محاضرة حول: محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية:

لعبت المنظمات الدولية سواء الحكومية مثل هيئة الأمم المتحدة و وكالتها الفرعية التابعة لها، أو غير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية وغيرها، دورا كبيرا و هاما للغاية في تعبئة وتأطير الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة الفساد، سواء على المستوى المحلي أو الدولي ،وتتمثل وظائف هذه المنظمات في تقديم البرامج التحسيسية لعامة المواطنين حول أخطار ظاهرة الفساد، وتحديد بؤر الفساد، واقتراح الإجراءات الملائمة لمكافحته، والقيام بإعداد تقارير دورية حول مدى الأخذ بهذه الإجراءات ومدى نجاحها...الخ .

ولنجاح هذه المنظمات والهيئات، يجب عليها أن تتمتع بعدة شروط منها: الاستقلالية وعدم التبعية لأجندات معينة لها أغراض سلبية، وأن تكون قراراتها حرة وموضوعية، وأن يكون موظفوها من ذوي الاختصاص والكفاءة في مجال وميدان عملها، وأن تتوفر لديها الامكانيات المادية والموارد البشرية الضرورية لرصد الوقائع وجمع المعلومات حول الفساد، الى جانب توفر المناخ القانوني والبيئة المساعدة من استقلالية القضاء وحرية العالم وحيوية المجتمع المدني...الخ .

ان هذه المنظمات والهيئات تحاول تجسيد مبدأ أن الوقاية من الفساد هي أفضل وسيلة لمحاربته، قبل الوصول الى مقاربة القمع وتنفيذ قانون العقوبات .

منظمة الشفافية الدولية: هي منظمة غير حكومية(ONG) لها وزن عالمي كبير، لما أظهرته من نشاط دؤوب وتواصل في مواجهة الفساد في كل دو ل العالم، تأسست سنة 1993 في برلين بألمانيا، ولها فروع عديدة في حوالي 166 دولة، ومنذ 2011 بدأت في إصدار تقارير سنوية حول معدلات الفساد ومؤشراته في العالم

من خلال إجراء دراسات استطلاعية وسبر آراء رجال المال والأعمال والموظفين الإداريين في المؤسسات سواء المحلية أو الوظيفية أو الدولية .

تعتمد منظمة الشفافية الدولية في محاربة الفساد في العالم على أسلوب العلاج بالصدمة، وكذلك التحسيس ونشر التوعية، من خلال تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة وكسر جدار الصمت واختراق الطابوهات التي باتت مثلها قضايا الفساد في مختلف الدول، وتشجيع المواطنين على التعاون مع السلطات القضائية والهيئات المختصة لمواجهة الفساد وكشف الفاسدين واعادة الأموال والممتلكات المنهوبة إلى اصحابها الأصليين.

إلى جانب ذلك، تعمل المنظمة على تنسيق الجهود العالمية لوقف الفساد الذي أصبح ظاهرة عابرة للحدود، تحت شعار "الاتحاد العالمي ضد الفساد"، وقد تبنت مجموعة من الأهداف للحد من الفساد وهي:

خلق آليات ونظم للنزاهة والشفافية في الدول وتعزيز دورها .

تشجيع أساليب المساءلة والمحاسبة للمسؤولين .

متابعة ممارسي الفساد محليا قضائيا، سواء كانوا مسؤولين أو رجال أعمال أو غيرهم .

نشر الوعي شعبيا ورسميا بمخاطر الفساد وأضراره .

تشجيع منظمات المجتمع المدني على متابعة وكشف الفساد والتعاون معها والتنسيق بينها .

مساعدة الحكومات بالمعلومات والخبرات الضرورية لمحاربة الفساد وتحسين المناخ العام للوقاية منه .

تحفيز المنظمات والهيئات المالية الدولية على اعتماد طرق نظيفة ونزيهة في تقديم القروض والمساعدات للدول النامية وعدم التعاون مع المتورطين في اختلاسات مالية بأوطانهم.

تعتمد كذلك منظمة الشفافية الدولية على انطباع المستثمرين الأجانب عن الفساد في الدول المعنية، وتستخدم في سبيل تقييم الفساد أفضل المقاييس الدولية والتي تسمى، "الرقم القياسي للشفافية الدولية" ويعكس هذا المقياس مدى وجود الفساد في الدولة بمقياس من صفر إلى 100 درجة، حيث تشير الدرجة 100 إلى الدولة الخالية من الفساد، بينما تشير الدرجة صفر إلى سيطرة الفساد على كافة العلاقات .

إن لتقارير منظمة الشفافية الدولية أثر كبير في تغيير واقع محاربة الفساد في العالم، كبير لما لها من مصداقية إلى حد ؛ حيث ساعد – على سبيل المثال- تقريرها لعام 1996 حول مؤشرات الفساد في تغيير حكومة باكستان برئاسة بنازير بوتو، بعد مظاهرات شعبية احتجاج على احتلال باكستان لمرتبة عالية في تفشي الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: بدأ اهتمام هيئة الامم المتحدة بمحاربة الفساد على الصعيد الدولي منذ 1996 عند تبنت الجمعية العامة التابعة لها قرارين حول قواعد سلوك الموظفين العموميين وتواصلت المساعي من خلال العديد من الاجتماعات والقرارات إلى أن تم التوصل إلى "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" في 31 أكتوبر 2003 بقرار يحمل رقم 4/58 والذي أصبح ساري النفاذ في 14 ديسمبر2005.

وقد مثلت هذه الاتفاقية خطوة كبيرة للتصدي لظاهرة الفساد محليا وعالميا بما تشكله من إعاقة وتأثير سلبي على مجهودات التنمية ومحاربة الفقر والتخلف، حيث أقرتها 120 دولة وشارك في صياغتها ممثلون عن العديد من المنظمات الدولية، كما تكمن أهميتها في كونها وضعت استراتيجية شاملة مكونة من مجموعة من التدابير والإجراءات التشريعية.

قد تضمنت الاتفاقية الأممية 71 مادة مفصلة حول ظاهرة الفساد وكيفية مواجهتها وأبرز الأهداف المتوخاة منها وكذلك الآليات العملية المناسبة لتحقيق تلك الأهداف ومن ذلك:

التعاون الدولي فيما يخص تبادل المعلومات بسهولة حول المعاملات الاقتصادية .

التعاون الدولي القضائي وتسليم المتورطين في قضايا الفساد .

تسهيل استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى البنوك الدولية (الجنات الضريبية والمالية).

تبادل التجارب والخبرات الدولية في كيفية كشف ظواهر الفساد وغسيل الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة...الخ .

كل هذه والإجراءات والآليات هدفها هو بلوغ عالم خال من مظاهر الفساد، أو في أحسن تقدير نقل فيه مثل تلك المظاهر، ولا تصل إلى الانتشار وتشابك وترابط آلياته حتى تصبح من الأمور العادية المقبولة في المجتمعات، أي يجب أن تجَّرم سلوكيات الفساد مهما كانت بسيطة .

وعليه جسدت هذه الاتفاقية إرادة دول العالم في الخروج من دائرة الفساد والتعاون من أجل القضاء عليه والوقاية منه، وتضمنت الاتفاقية آليات وأدوات محلية وطنية ودولية لضمان الشفافية والنزاهة والمحاسبة والمساءلة لمكافحة الفساد وتجريم مرتكبيه .

وقد تضمنت الاتفاقية عدة تدابير ملزمة للدول الأطراف بهدف تحيين قوانينها ومؤسساتها القضائية مع أهداف مكافحة ظاهرة الفساد، ومنها عدم الاعتراف بالحصانة أمام جرائم الفساد.

ترك إجراءات المتابعة والدعاوي المرفوعة ضد مرتكبي جرائم الفساد لمدة طويلة، دون إعطائها صيغة التقادم .

عدم العفو القضائي على جرائم الفساد .

مصادرة الأموال الفاسدة.

حماية الشهود والمبلغين بجرائم الفساد .

تفعيل مدونات ومواثيق الاخلاقيات المهنية والسلوك في المؤسسات.

نشر المعلومات والتقارير الدورية حول عمل الهيئات.

برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية:

هو من أوائل الهيئات الدولية التي تناولت مفهومي الحكم الراشد والفساد (1989)، حيث اشترط على الدول النامية التي تتلقى مساعداته المالية إدخال تعديلات إدارية وتشريعية واقتصادية، حتى تلك المعونات والقروض ولا تذهب إلى جيوب الفاسدين.

تأسس البنك الدولي سنة 1944 ويوجد مقره في مدينة واشنطن، باعتباره مؤسسة تعاونية تشترك في تمويلها والمساهمة فيها أغلب دول العالم 189 دولة وتقوم بتقديم المساعدات للدول الفقيرة والنامية والتي تمر بفترات أزمة اقتصادية، وكذلك تمويل المشاريع التنموية في هذه الدول، ومرافقتها في عمليات الانتقال إلى اقتصاد السوق والحد من تبعات ذلك على الجوانب الاجتماعية بوضع استراتيجيات الحد من الفقر .

الا أن البنك الدولي واستراتيجية لمكافحة الفساد، خاضع لتحكم الدول الكبرى المتاحة والممولة له، وخاصة الواليات المتحدة الأمريكية، حيث توظف هذه المساعدات لتمرير أجندتها وسياساتها على الدول الفقيرة.

ومن بين تلك السياسات هو تقليص دور القطاع العام و تسريح العمال وتقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية الأساسية (التحويلات الاجتماعية)لفائدة الطبقات الاجتماعية الفقيرة .

ومن أبرز آليات الحد من الفساد التي اعتمدها البنك الدولي هي :

إضفاء الشفافية في التعاملات العمومية.

تقليص الإجراءات البيروقراطية في الإدارة .

إلغاء الدعم الموجه للطبقات الفقيرة، لأنه يؤدي إلى انتشار الفساد لدى الموظفين البيروقراطيين .

استخدام التكنولوجيات الرقمية (الإدارة الرقمية) مما يقلص في أساليب التهرب وعدم العقاب .

معاقبة وقمع المؤسسات أو الدول التي تبث ممارستها للفساد، ونشر واعالن أسمائها في التقارير .

اشتراط القيام بجهود لمحاربة الفساد مقابل تقديم القروض المالية للدول المحتاجة .

المتابعة والمحاسبة للمشاريع التي يتم تمويلها من طرف البنك.

صندوق النقد الدولي (IMF) (FMI) مثله مثل البنك الدولي، عبارة عن مؤسسة مالية دولية تأسست سنة 1945 لتسيير وتنظيم النظام النقدي الدولي والعمل على تحسين النمو الاقتصادي، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بهدف التمويل ومراقبة سوق النقد والصرف في العالم، والحفاظ على الاستقرار المالي العالمي ومن بين أهداف الصندوق ما يلي :

تعزيز إطار مكافحة الفساد .

زيادة الشفافية والمساءلة لزيادة فعالية البنوك .

تبسيط القواعد والإجراءات ودقة انفاذها .

رفع مستوى المشاركة من مختلف الأطراف المعنية .

إصلاح الحكومة الاقتصادية لدعم النمو.

وضع أسس سليمة للإدارة الرشيدة للمالية العامة .

تدريب العاملين في ميدان المالية والضرائب والمحاسبة والتدقيق.

إدخال الرقمنة لزيادة الشفافية والكفاءة والمحاسبة والمساءلة .

كما يقوم صندوق النقد الدولي في نطاق نشر ثقافة الحوكمة ومحاربة الفساد بإسداء المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات.

لاسيما في مجال حوكمة المالية العامة والرقابة على الانشطة البنكية والقطاع المالي، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واجراء الإحصائيات.

ومنذ العام 2018 مع صدور الموافقة على إطار الصندوق المعزز للانخراط في أنشطة الحوكمة، باشر صندوق النقد الدولي في توسيع نطاق أعماله لتشمل الرقابة على أعمال الفساد العابرة للحدود الوطنية مثل رشوة المسؤولين واخفاء عائدات الفساد.

اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OCDE) هي منظمة دولية تعمل من أجل تبني سياسات أفضل تؤدي إلى حياة أكثر سعادة وازدهار، وتعزز تكافؤ الفرص للجميع.

وتعمل المنظمة منذ أكثر من 60 سنة، كما تعمل المنظمة على التعاون مع الدول والمجتمع المدني وتضع المعايير الدولية لتحسين الأداء الاقتصادي وخلق فرص العمل، وتعزيز أنظمة التعليم الفعالة ومكافحة الفساد والتهرب الضريبي الدولي، وتتيح تبادل البيانات والتحليلات والسياسات العامة للقيادة في مختلف الدول الأعضاء.

الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا : النيباد(NEPAD):

the New partnership for Africa a Development)

هي مبادرة تتضمن رؤية الاتحاد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية، تمت صياغتها وتبناها رؤساء خمس دول إفريقية هي: مصر، الجزائر، نيجيريا، جنوب إفريقيا والسنغال، وأقرتها قمة منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي فيما بعد) والتي عقدت في لوساكا بزامبيا في جويلية 2001.

الغرض من هذه المبادرة، هو زيادة جهود الدول الإفريقية نحو التنمية ومحاربة الفساد، بعد عقود من الجهود التحررية، وذلك من أجل تدعيم دورها في العالم، واخراجها من التهميش والتخلف والفساد والفقر .

ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى، حددت المبادرة عدة عوامل إجراءات لذلك وهي .

تخفيف عبئ الديون .

زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية .

تشجيع النمو الاقتصادي، بزيادة تعبئة الموارد المحلية وترشيد المصروفات الحكومية ووقف تهريب رأس المال للخارج وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا .

إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الدولية .

مضاعفة العمل لتحقيق الأمن الغذائي المبادرة

لكن هذا كله يتطلب شرطا أساسي وهو:

تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد، أي توفير الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولان ذلك وحده هو الكفيل بالإدارة الجديدة لشؤون الدولة والمجتمع عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة واللامركزية ورفع مستوى مشاركة المجتمع المدني.

طرق وسبل محاربة ظاهرة الفساد :

إن أهم أساليب التعامل مع أشكال الفساد هي الوقاية، حتى يتم تجنب الوقوع في المشكلات الناتجة عن هذه الظاهرة السلبية الهدامة، وذلك باتخاذ شبكة منظمة من العلميات والإجراءات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية (التحسيسية).

إن أفضل الحلول التي تضمن وجود مجتمع تقل فيه ظاهرة الفساد الى الحد الأدنى– لان الحالة (فساد = صفر) هي حالة مثالية ومن غير الممكن الوصول اليها في أي مجتمع

- هو التطبيق النموذجي الأمثل لمبادئ وقواعد الحكم الراشد أو الصالح، وقبل ذلك تجسيد المكونات الرئيسية للحكم الراشد على أرض الواقع، لأنها تمثل ركائزه البنيوية والتأسيسية التي لا غنى عنها في أي دولة أو مجتمع .

ومن بين الطرق التي تساهم في الحد من تفشي ظاهرة الفساد ما يلي :

تبني النظام الديمقراطي الحقيقي القائم على الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء وحرية العالم...الخ .

تفعيل دور الرقابة البرلمانية والشعبية للمؤسسات الدستورية ذات المصداقية والتمثيل الحقيقي للمواطنين على الأجهزة التنفيذية .

- .ادخال إصلاحات هيكلية واجرائية بإدخال مفهوم حوكمة المؤسسات .

تكثيف برامج التوعية والتحسيس عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي و كذلك من خلال المؤسسات التربوية والدينية ودور الثقافة... الخ .

تثمين قيم ومعايير النزاهة والكفاءة وروح المسؤولية واحترام القانون في تولي الوظائف .

-تشجيع دور الاعلام في الكشف عن بؤر الفساد في المؤسسات والادارات.

- الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد من أعمال الانتقام أو المتابعات القضائية وغيرها من أساليب الضغط .
-الردع وتسليط أقصى العقوبات على الفاسدين والمرتشين والمتواطئين معهم دون تمييز.

- تعزيز آلية الشفافية في التعاملات المالية والاقتصادية وغيرها.

- تقوية دور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.

- تشجيع دور منظمات وجمعيات المجتمع المدني.

- تعزيز التعاون والتنسيق الدولي لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

- توفير مناخ من العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين .